

محددات البطالة في فلسطين

Determinants of Employment in Palestine

سمير مصطفى أبو مدالة

جامعة الأزهر - غزة

Sameerm30@hotmail.com

2018/4/11

تاريخ القبول

2018/2/12

تاريخ الاستلام

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد محددات البطالة في فلسطين، كما قدرت الدراسة أثر المتغيرات المستقلة (الزيادة السكانية، التسهيلات الائتمانية المباشرة، الاستهلاك الكلي، الانفاق الحكومي) على نسبة البطالة في فلسطين خلال الفترة الزمنية 1995-2016م، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: جميع المتغيرات المستقلة كانت دالة إحصائياً باستثناء الانفاق الحكومي، ووجود علاقة طردية بين الزيادة السكانية ومعدل البطالة حيث بلغت مرونة الزيادة السكانية (5.031)، كما بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة (-0.507)، أما مرونة الاستهلاك الكلي فقد بلغت (-0.809).

واستناداً إلى نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة بضرورة البحث في آليات لتطوير القطاع الخاص الفلسطيني باعتباره القطاع الأكثر استيعاباً للأيدى العاملة الفلسطينية، ودعم المشروعات الصغيرة والمبادرات الفردية لمساهمتها في خروج عدد من دائرة البطالة والفقر. **الكلمات المفتاحية:** البطالة، النمو الاقتصادي، التسهيلات الائتمانية المباشرة.

Abstract

The study aimed to identify and estimate the determined determinants of Employment in Palestine, and to estimate the effect of these determinants during the period (1995-2016), the study used ordinary least squares (OLS)

The study concluded with a number of results such as: All independent variables were statistically significant except for government expenditure, and there was a positive correlation between the population increase and the unemployment rate. The elasticity of the population increase was 5.031 and

the elasticity of direct credit facilities was -0.507. The overall consumption elasticity was (-0.809).

Based on the results of the study, the study recommended to research mechanisms to develop the Palestinian private sector as the most accessible sector for the Palestinian labor force, and support small projects and individual initiatives to contribute to the exit of a number of unemployment and poverty.

Keywords: Unemployment, economic growth, and direct credit facilities.

المقدمة:

تعتبر البطالة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الحكومات، كما أن مشكلة البطالة تؤرق رسمي السياسة الاقتصادية والحكومة، لذلك تسعى الدول والحكومات للتخفيف من حدة البطالة في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء. لذلك اهتم العديد من المفكرين في معالجة مشكلة البطالة ومرونة سوق العمل لأن عدم مرونة سوق العمل من الأسباب الرئيسية التي تعيق مشكلة البطالة في الاقتصاد، ومن جهة أخرى يرى العديد من الاقتصاديين على أن الأداء الاقتصادي، التضخم، الكثافة الرأسمالية تؤثر بشكل حاسم في مشكلة البطالة.

وتعاني فلسطين شأنها شأن معظم الدول النامية والعربية من مشكلة البطالة، وترتبط هذه المشكلة في الاقتصاد الفلسطيني بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خاصة النمو السكاني والاتفاق الحكومي، التسهيلات الائتمانية المباشرة، إجمالي الاستهلاك في الاقتصاد الفلسطيني. وبلغت نسبة البطالة 26.9% عام 2016 في فلسطين، مقارنة مع 25.9% خلال عام 2015.

لذلك يسعى البحث إلى تحديد محددات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني وقياس مدى تأثير كل متغير من المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995-2016، وسيتم الاعتماد على الأساليب الكمية والقياسية من أجل تحديد العوامل المؤثرة في البطالة في فلسطين وتحديد اتجاه الأثر لكل من المتغيرات المستقلة على معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني.

وتم تقسيم البحث لأربعة أقسام القسم الاول يركز على الإطار النظري للبطالة أنواعها، أما القسم الثاني ركز على الدراسات السابقة التي تناولت مشكلة البطالة، وفي الجزء الثالث ركز البحث على المتغيرات الاقتصادية الفلسطينية، أما الجزء الرابع فقد ركز على النموذج القياسي وتحليل النتائج القياسية وتقديم التوصيات.

أهداف البحث:

- تهدف الدراسة لمعرفة محددات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الزمنية 1995-2016 ، كما تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:
- 1- التعرف على واقع سوق العمل والبطالة في الاقتصاد الفلسطيني
 - 2- قياس أثر الانفاق الحكومي على البطالة في فلسطين خلال الفترة 1995-2016.
 - 3- معرفة أثر النمو السكاني على معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995-2016.
 - 4- قياس أثر التسهيلات الائتمانية على معدل البطالة في فلسطين.
 - 5- تحديد أثر إجمالي الاستهلاك على معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995-2016.

مشكلة البحث:

تعتبر ظاهرة البطالة من المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية على مر العصور، ولا يكاد مجتمع إلا ويعاني من مشكلة البطالة ولكن بنسب مختلفة، فالمجتمع الفلسطيني عانى من معدلات بطالة مرتفعة ومنتدبة خلال الفترة 1995-2016، حيث ارتفعت معدلات البطالة بصورة متزايدة خلال الفترة 2000-2003، حيث بلغت نسبة البطالة 26.9% عام 2016 في فلسطين، وتتمثل النسبة الأعلى للبطالة في قطاع غزة حيث بلغت البطالة 41.7% خلال عام 2016 ، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هي محددات البطالة في فلسطين خلال الفترة 1995-2016؟

فرضيات البحث:

- 1- وجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي وبين معدلات البطالة في فلسطين خلال الفترة 1995-2016.
- 2- وجود علاقة بين النمو السكاني وبين معدلات البطالة في فلسطين خلال الفترة 1995-2016.
- 3- وجود علاقة عكسية بين التسهيلات الائتمانية ومعدلات البطالة في فلسطين خلال الفترة 1995-2016.
- 4- وجود علاقة عكسية بين إجمالي الاستهلاك وبين معدلات البطالة في فلسطين خلال الفترة 1995-2016.

الإطار النظري للبطالة:

تعد البطالة من أخطر المشكلات التي تصيب الأفراد والأسر في كل المجتمعات، وتسهم البطالة في العديد من المشكلات السلبية في المجتمع، وتعتبر البطالة هدراً في أهم الموارد الإنتاجية وهو عنصر العمل فتعطل جزء من أفراد القوة العاملة يحرم المجتمع من الاستفادة منهم ، ويضعف فرصة زيادة الانتاج المحلي وفرصة تحسين مستوى الدخل الفردي(الاشقر، 2007:298)، وتعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بأنهم أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الأجور السائدة والباحثين عنه ولا يجدونه. وللبطالة عدد من الأنواع نذكر منها (الوزني، الرفاعي، 2009: 269-271) :

1- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

هي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من عمل لآخر أو التوقف المؤقت للبحث عن عمل آخر أو في سبيل الدراسة وهكذا. وتنصف هذه البطالة بأنها قصيرة الأجل نسبياً.

2- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

هي البطالة الناجمة عن التغيرات التي تطرأ على التركيب الإنتاجي في الاقتصاد الوطني، ويكون من نتائجها انخفاض الطلب على أصحاب بعض المهن وازدياد الطلب على مهن أخرى، وهذا الأمر يؤدي لزيادة البطالة في صفوف أصحاب المهن التي انخفض الطلب عليها، ويكون من الصعب التخلص من البطالة الهيكلية (خصاونة، وآخرون، 2008: ص282).

3- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

هي البطالة الناجمة عن تقلب الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من الكساد والازدهار، ففي فترات الكساد ترتفع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً، ويعود الاقتصاد إلى فترات الازدهار.

4- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

هي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة) زيادة الطلب علي العمال في تلك القطاعين في في مواسم معينة.

5- البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

هي حالة العمالة الناقصة كمّاً ونوعاً، ولا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكديس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

6- البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):

هي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

7- البطالة المستوردة (Imported Unemployment):

هي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

وينجم عن البطالة آثار عديدة منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية. فمن الآثار الاقتصادية الهدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة ونجد أيضاً انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الانفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد. ومن جانب آخر، فإن للبطالة آثاراً اجتماعية منها انخفاض التقدير الشخصي للعاطل عن العمل وارتفاع معدلات الجريمة. أما من الجانب السياسي نجد المظاهرات التي يقوم بها العاطلون عن العمل وما يترتب على ذلك من محاولات حكومية لمعالجة الوضع (جودة، 2015: ص 169).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البطالة وتأثيره على الاقتصاد، وعلى معدلات النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق سندرج بعض الدراسات السابقة التي تحدثت في البطالة وآثارها الاقتصادية على الاقتصاد: فعلى الصعيد المحلي هناك دراسة (الأسطل، 2012)، هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة من 1996-2012، وتوصلت الدراسة عدم موائمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل وضعف القدرة

الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني، كما توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، النفقات الحكومية التطويرية) مع معدل البطالة، ووجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة التالية (المساعدات الخارجية، معدل التضخم) مع معدل البطالة في فلسطين.

أما (صبيح، 2002)، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الحصار الإسرائيلي على حجم ومعدلات البطالة، وبنية المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بالإضافة للمنهج المقارن، وتوصلت الدراسة لوجود تغيرات ملموسة في حجم معدلات البطالة سببها الحصار الإسرائيلي، وتراجع نسبة وحجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات، كما توصلت الدراسة إلى أن النسبة الأكبر من البطالة هم من فئة الشباب.

وعلى الصعيد العربي ركزت دراسة (عبد علي، 2011) على التعرف على الأبعاد الحقيقية لمشكلات التوظيف والبطالة في المجتمع الكردي، وقياس حجم مشكلة البطالة وتطورها خلال الفترة 1990-2007، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: زيادة قوى العرض على الطلب في سوق العمل الكردي. وقاست دراسة (عقون، 2010)، أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة خلال الفترة 1985 حتى 2007 في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن لكل من حجم السكان وقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثر على معدل البطالة خلال طول فترة الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الحقيقي هو المفسر خلال الفترة من 2000-2007، وذلك لتحسن مداخل الدولة من الجباية البترولية. أما دراسة (بلقاسم، 2009) فقد هدفت إلى تحليل مشكلة البطالة في صفوف الشباب في العالم بصفة عامة، والعالم العربي بصفة خاصة، وتوصلت الدراسة إلى أن البطالة قد أصبحت مشكلة ومعضلة تنموية كبيرة في العديد من الدول العربية. كما اختبرت دراسة (مصباح، 2008)، العلاقة بين البطالة والعوامل المؤثرة فيها في الجمهورية العربية السورية، باستخدام أسلوب التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى أن البطالة في سورية بطالة هيكلية وتتركز بشكل أساسي في فئة الشباب، كما توصلت الدراسة لوجود علاقة قوية وثابتة بين إنتاجية العامل وحصة العامل من رأس المال المادي، وعدم وجود تأثير لمؤشر الأداء المؤسسي على البطالة في سورية.

وحللت دراسة (نعيم، 1999) العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية خلال الفترة (1970-1995)، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة ترابط متبادلة بين النمو الاقتصادي وبين حركة المتغيرات السكانية.

محددات البطالة في فلسطين

أما على الصعيد الأجنبي فهناك دراسة (Bhalli&others,2013) حيث هدفت الدراسة إلى معرفة محدّدات البطالة في باكستان خلال الفترة الزمنية 1976-2012، وقد استخدمت عدد من المتغيرات المستقلة منها (السكان، الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي الناتج المحلي، التضخم، الدين الخارجي)، وتوصلت الدراسة إلى وجود دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (السكان، الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي الناتج المحلي) عند مستوى دلالة 5%.

أما دراسة (Baharumshah,2011) فقد ركزت على محدّدات البطالة في الفلبين خلال الفترة الزمنية 1974-2003، وركزت الدراسة على المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، نسبة الوظائف الشاغرة، الانفاق الحكومي، متغير وهمي يعكس الأوضاع السياسية في الفلبين) لتقدير علاقتها مع البطالة في الفلبين، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: ان جميع المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة الوظائف الشاغرة، الانفاق الحكومي، متغير وهمي يعكس الأوضاع السياسية في الفلبين) معنوية إحصائياً، باستثناء متغير التضخم فقد جاءت نتائجه عكسية التأثير على البطالة في الفلبين.

وركزت دراسة (Eita, Ashipala, 2010) على محدّدات البطالة في ناميبيا خلال الفترة 1971-2007، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود علاقة عكسية بين كل من التضخم والاستثمار مع البطالة.

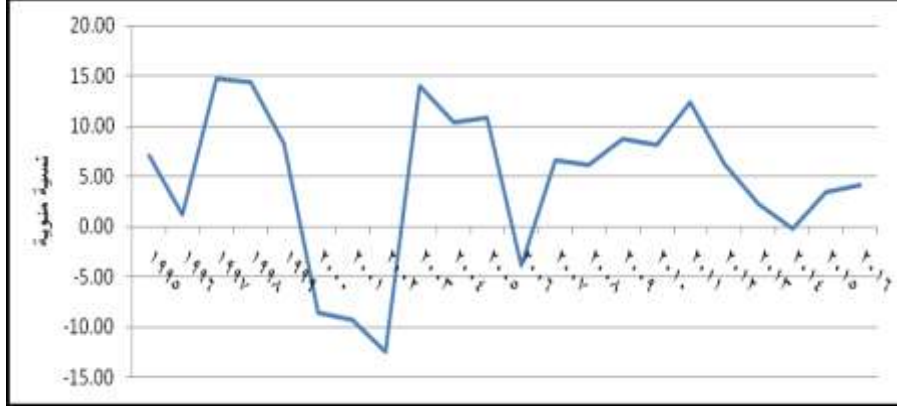
النمو الاقتصادي وسوق العمل في فلسطين:

لقد مر الاقتصاد الفلسطيني بالعديد من المراحل حسب الأوضاع والظروف التي كان يمر بها المجتمع الفلسطيني خلال الفترة 1995-2016، حيث مر في الفترة من 1995-1999 في فترات الانتعاش الاقتصادي وذلك بسبب تقديم الدعم والمعونات للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومن ثم بدأ الاقتصاد الفلسطيني في التراجع خاصة خلال الفترة 2000-2002 وذلك بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة بتاريخ ().

معدل النمو الاقتصادي في فلسطين:

مر معدل النمو الاقتصادي في فلسطين بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفترة 1995-2016، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في فلسطين (4.47%). كما بلغ معدل النمو الاقتصادي في فلسطين (9.12 %) خلال الفترة 1995-1999. والشكل البياني التالي يوضح معدل النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1995-2016

شكل (1) يوضح معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في فلسطين خلال الفترة 1995-2016



المصدر: عمل الباحث اعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء

نلاحظ من خلال شكل (1) أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي انخفض خلال عام 2000-2002، حيث بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي (-10.12%) كمتوسط الفترة 2002-2000، وذلك بسبب الإجراءات والممارسات الإسرائيلية ضد الاقتصاد الفلسطيني، حيث عمد الاحتلال الإسرائيلي على تدمير الأراضي والمباني والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني بالإضافة لمنع العاملين الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية والاحتياحات المتكررة لقطاع غزة والضفة الغربية.

وسجل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً خلال الفترة 2003-2005، إذ بلغ (11.72%). أما خلال عام 2006 عاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للانخفاض حيث بلغ (-3.9%).

وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (7.19%) خلال الفترة 2007-2013، ومن ثم عاد للانخفاض مرة أخرى عام 2014، ويعزى التراجع في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للحرب الأخيرة على قطاع غزة خلال عام 2014، وتدمير المباني والمصانع والبنية التحتية للاقتصاد الغزي. وشهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني نمواً متسارعاً خلال عام 2016 وصل إلى 4.12% مقارنة مع 3.4% عام 2015 (سلطة النقد الفلسطينية، 2016: ص11).

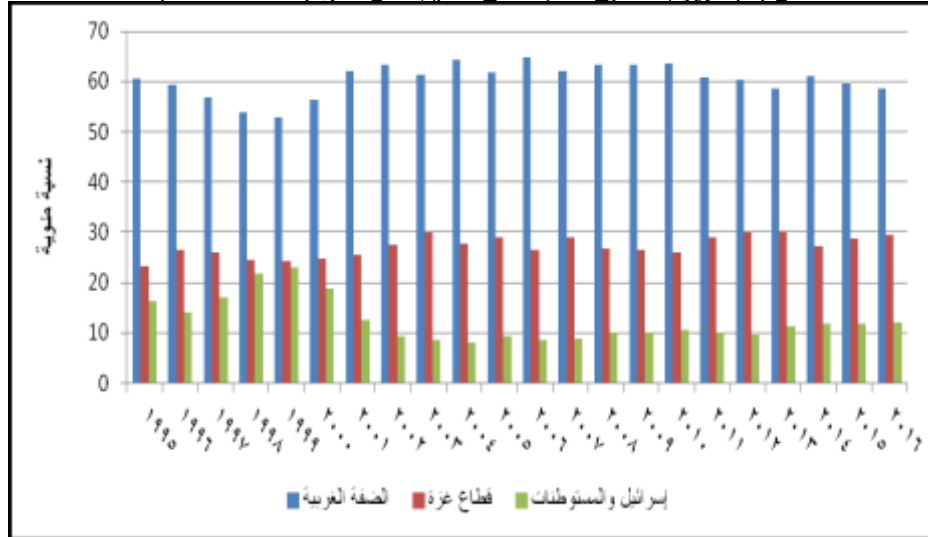
سوق العمل والبطالة في فلسطين:

يعد عنصر العمل مصدراً أساسياً وهاماً من مصادر الإنتاج والنمو الاقتصادي، إلا أن النمو الاقتصادي لا يعتمد على الكمية المستخدمة من عنصر العمل بل يركز على مستوى الإنتاجية، بمعنى أن عدداً معيناً من العمال في اقتصاد ما يؤثر تأثيراً إيجابياً، بالمقارنة بتأثير أقل في اقتصاد آخر يستعمل كمية أكبر، ويعد عنصر العمل في الأراضي الفلسطينية الثروة الحقيقية والموارد الرئيسي المتوفر في ظل محدودية وندرة الموارد الطبيعية. ولقد شهد سوق العمل الفلسطيني العديد من التحولات والتغيرات منذ عام 1994، بسبب الظروف السياسية التي عاشتها الأراضي الفلسطينية، فخلال عام 1994 استلمت السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أدى إلى تطور ملحوظ في سوق العمل الفلسطيني، وبدأ حجم القوة العاملة الفلسطينية بالانخفاض، خاصة في سوق العمل الإسرائيلي والتذبذب هبوطاً وصعوداً من فترة لأخرى حسب الأوضاع السياسية وسياسات الإغلاق التي اتبعتها إسرائيل (أبو الشكر، 2006: ص55).

ومن منطلق العلاقة بين السكان والقوى العاملة فإن الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء تشير إلى حدوث العديد من التغيرات في مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (1995-2010). حيث نلاحظ أن متوسط عدد السكان في الأراضي الفلسطينية (3292.76) ألف نسمة خلال فترة الدراسة، ويتميز العنصر البشري في الأراضي الفلسطينية بانخفاض معدل العمر، إذ إن نسبة (44.73) هم من الفئة العمرية الأقل من الخامسة عشر عام خلال الفترة (1995-2010)، وبلغت نسبة القوى العاملة المشاركة (40.58%) خلال الفترة نفسها. حيث تشمل القوى العاملة المشاركة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمل أو البطالة، أما العمالة فتشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ويعملون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2010: ص30). حيث بلغت نسبة الأفراد فوق الخامس عشرة (55.27%) خلال الفترة (1995-2016)، وبلغ متوسط نسبة القوى العاملة المشاركة (40.58%) خلال الفترة نفسها، وبلغت نسبة العمالة التامة (70.21%) خلال الفترة نفسها، في حين بلغت العمالة المحدودة (7.63%) خلال نفس الفترة.

أما من حيث توزيع العاملين حسب أماكن عملهم، فنلاحظ أن هناك تذبذب في عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات، بسبب الممارسات الإسرائيلية اتجاه العمال الفلسطينيين والشكل البياني التالي يوضح توزيع العاملين حسب أماكن عملهم.

شكل (2): توزيع العاملين حسب أماكن عملهم خلال الفترة (1995-2016)



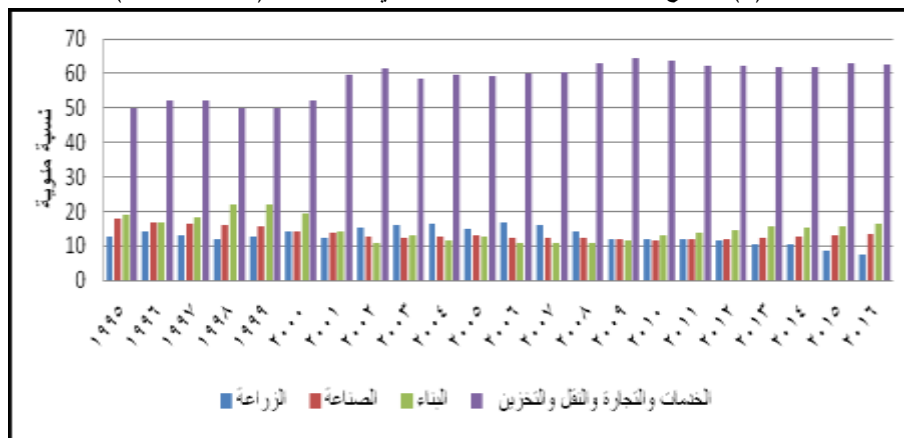
المصدر: اعتماداً على تقرير مسح القوى العاملة 2016: ص 75-77

نلاحظ من الشكل (2) أن عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات (سوق العمل الإسرائيلي) تراجع خلال عام 1996 بسبب السياسات الإسرائيلية من أجل استغلال قضية العمالة الفلسطينية، واستخدامها كورقة ضغط في سبيل الحصول على تنازلات سياسية، بالإضافة لزيادة عدد العمال الأجانب في إسرائيل، يضاف لذلك قيام إسرائيل بالإغلاقات المتكررة للمعابر والحدود، مما أدى لانخفاض عدد العاملين في إسرائيل (أبو مدلة، 2008، ص 134). ومع بداية الانتفاضة الثانية، وفرض الحصار والإغلاق على الأراضي الفلسطينية، وتقييد حركة السكان أخذت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي بالتناقص الشديد، إذ انخفضت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي من 23% خلال عام 1999 إلى 13.8% خلال عام 2000. وبقيت نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي منخفضة، إذ بلغ متوسط عدد العاملين في سوق العمل الإسرائيلي 11.37% خلال الفترة (2000-2007)، كما نلاحظ أن نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي ارتفعت خلال الفترة (2008-2010) مقارنة مع عام 2007، جميعهم من الضفة الغربية، إذ لا يسمح لأي عامل من قطاع غزة بدخول إسرائيل بهدف العمل فيها. والجدير بالذكر أنه في حالة انخفاض نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي، نلاحظ ارتفاع في نسبة العاملين في الاقتصاد المحلي، نتيجة لتوجه العديد منهم للبحث عن فرص عمل في الاقتصاد المحلي. حيث نلاحظ أنه عندما انخفضت

محددات البطالة في فلسطين

نسبة العاملين في سوق العمل الإسرائيلي إلى (18.8) عام 2000 مقارنة مع (22.9) عام 1999، نجد أن نسبة العاملين في سوق العمل الفلسطيني ازدادت من (77.1) خلال عام 1999 إلى (81.2) عام 2000. أما من حيث توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995-2010)، يلاحظ أن قطاع الخدمات هو الأكثر استيعاباً للعمالة الفلسطينية، والشكل البياني التالي يوضح توزيع العاملين الفلسطينيين حسب النشاط الاقتصادي.

شكل (3): توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1995-2010)



المصدر: اعتماداً على تقرير مسح القوى العاملة 2016: ص 78

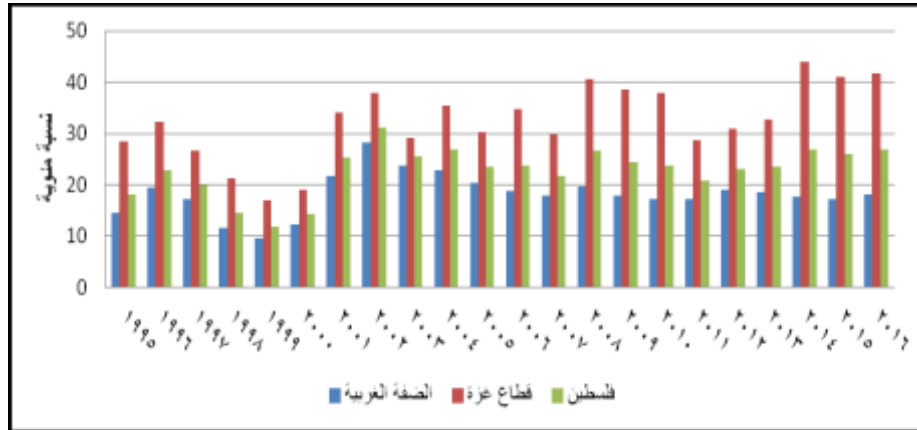
نلاحظ من الشكل (3) استحواذ قطاع الخدمات والتجارة والنقل والتخزين على الجزء الأكبر من العمالة بنسبة بلغت (58.26%) خلال الفترة (1995-2016)، وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتبر قطاع خدماتي بشكل أساسي، واحتل قطاع الإنشاءات المرتبة الثانية بنسبة (14.94%)، في حين استوعب قطاع الصناعة (13.49%)، وأخيراً استوعب قطاع الزراعة ما نسبته (12.95%) من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية.

البطالة:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية قلصت من قدرته على امتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة، وقامت السلطة الفلسطينية في بدايتها باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لتخفيف حدة البطالة، إلا أن تأثير هذه الإجراءات ظل محدوداً بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الممارسات الإسرائيلية، التي أدت لتراجع حجم الطلب الكلي والخارجي على السلع والخدمات وارتفاع مخاطر الاستثمار (مكحول، 2006، ص 37).

ويعد معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من المعدلات المرتفعة مقارنة بدول العالم الأخرى، والشكل البياني التالي يوضح نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

شكل (4): نسبة البطالة في فلسطين خلال الفترة 1995-2016



المصدر: الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية

نلاحظ من الشكل (4) أن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى من معدلات البطالة في الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط البطالة في قطاع غزة (32.34%) خلال فترة الدراسة كلها، في حين بلغ في الضفة الغربية (18.20%) خلال نفس الفترة. ويعود سبب هذا التفاوت للحصار والإغلاق المتكرر لقطاع غزة، ومنع وصول العمال لأماكن عملهم إلى إسرائيل، وشن الحرب الأخيرة على قطاع غزة وتدمير البنية التحتية لقطاع غزة، بالإضافة لضعف الاستثمار في القطاع الخاص، الأمر الذي أدى لتراجع الأنشطة الاقتصادية.

أما على صعيد معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية نلاحظ أنها بلغت حوالي (22.78%) من إجمالي القوى العاملة كمتوسط خلال الفترة (1995-2016).

أما خلال الفترة (1995-1999) بلغت نسبة البطالة (17.48%) في الأراضي الفلسطينية، ومع بداية الانتفاضة الثانية واتباع إسرائيل سياسة الإغلاقات المتكررة، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وإعادة احتلال العديد من المدن في الضفة الغربية خاصة خلال عام 2002، ارتفعت نسبة البطالة خلال الفترة (2000-2002) حيث بلغت هذه النسبة (23.60%). أما خلال الفترة (2003-2005) بلغ نسبة البطالة (25.27%)، ويعزى هذا الارتفاع في معدلات البطالة للتزايد في عرض العمل وما قابله من ضعف في الطلب مما تسبب في تزايد الفجوة ما بين الطلب والعرض. أما خلال الفترة (2007-2013) بلغت نسبة البطالة (23.40%)، وهنا يجدر الإشارة إلى أن

محددات البطالة في فلسطين

معدلات البطالة شهدت استجابة محدودة للتحسن الذي طرأ على أداء الاقتصاد الفلسطيني، فقد تراجعت معدلات البطالة خلال العام 2010 إلى (23.7%) مقارنة مع (24.5%) في العام 2009.

أما خلال عام 2014 فقد ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية لتسجل (26.9%)، وتعود هذه النسبة جراء الحرب الأخيرة التي شنها الاحتلال الاسرائيلي خلال عام 2014. حيث عمد الاحتلال الاسرائيلي لتدمير الاقتصاد الفلسطيني بالكامل فدمرت الآلاف من المنازل السكنية والمصانع والبنية التحتية، وإغلاق المعابر في قطاع غزة أدى ذلك لتراجع النشاطات في القطاعات الاقتصادية الأمر الذي انعكس على ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة، حيث بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة (43.9%) خلال عام 2014. مقارنة مع (32.6%) عام 2013. وخلال عام 2016 ارتفعت نسبة البطالة إلى 26.9% مقارنة مع 25.9% عام 2015.

النموذج القياسي:

بناء على النظريات الاقتصادية ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة تم بناء النموذج القياسي على النحو التالي:

$$IM = C + PO + CF + TE + TC + \varepsilon$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة تصبح المعادلة على النحو التالي:

$$\ln IM = C + \beta_0 \ln PO + \beta_1 \ln CF + \beta_2 \ln TE + \beta_3 \ln TC + \varepsilon$$

والصيغة السابقة للنموذج هي عبارة عن التحويل الخطي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة السابق شرحها (الفتلاوي، 2011، ص 262).

حيث أن:

IM: نسبة البطالة في فلسطين (كمتغير تابع)

PO: عدد السكان في فلسطين، **CF**: التسهيلات الائتمانية المباشرة في فلسطين، **TE**: الاتفاق الحكومي في فلسطين، **TC**: الاستهلاك الكلي في فلسطين، **C**: الحد الثابت ، **ε**: حد الخطأ.

من أجل تقدير العلاقة الانحدارية للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باعتبارها الأكثر شيوعاً (Yan&Su,2009,p10)، وذلك كما في الجدول التالي

جدول (4): نتائج تقدير معاملات الانحدار في نموذج محددات البطالة

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
LNPO	5.013*	1.133	4.422	0.0004
LNC F	-0.507*	0.173	-2.917	0.0101
LNTE	-0.030	0.212	-0.145	0.8861
LNTC	-0.809*	0.279	-2.900	0.0104
C	-26.67*	6.519	-4.091	0.0009
DW=2.14 (ajd R2: 0.547) (R2: 0.638)				

* معنوي عند مستوى 1%.

تقييم الجودة الإحصائية للنموذج المقدر:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لابد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو الآتي:

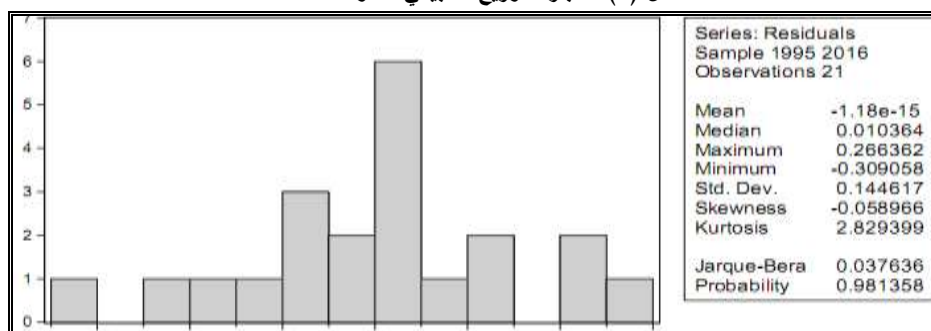
أ- معامل التحديد المعدل ومعنوية معاملات الانحدار:

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن جميع معاملات النموذج كانت معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، باستثناء الانفاق الحكومي، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج (0.638)، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (الزيادة السكانية، الاستهلاك الكلي، الانفاق الحكومي، التسهيلات الائتمانية المباشرة) تفسر ما نسبته (63.8%) من التغير الحاصل في البطالة في فلسطين خلال الفترة 1995-2016.

ب- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

استخدم الباحث اختبار (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار ($J=0.0376$) بمستوى دلالة محسوب ($P\text{-value}=0.981$)، وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

شكل (5) اختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ



ت- اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

تم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي ، ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل دورين واتسون (Durbin Watson) بلغت (2.14)، وتشير هذه القيمة لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

ث- اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroskedasticity):

أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (F=1.17) بمستوى دلالة محسوب (P-value=0.809) وهي غير معنوية احصائياً، وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ (صافي، 2015:ص271).

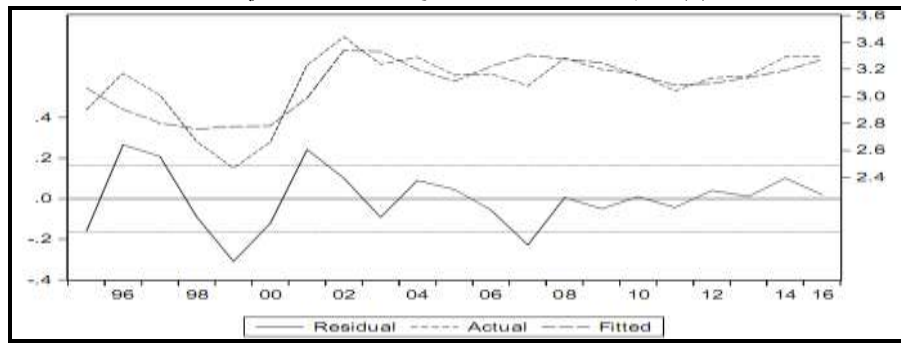
جدول (5) اختبار Arch لاختبار تجانس حدود الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.052440	Prob. F(1,17)	0.8216	
Obs*R-squared	0.058429	Prob. Chi-Square(1)	0.8090	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 11/02/17 Time: 23:06				
Sample (adjusted): 1996 2014				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.019469	0.008538	2.280139	0.0358
RESID^2(-1)	0.055637	0.242958	0.228998	0.8216
R-squared	0.003075	Mean dependent var	0.020662	
Adjusted R-squared	-0.055567	S.D. dependent var	0.028695	
S.E. of regression	0.029481	Akaike info criterion	-4.110817	
Sum squared resid	0.014776	Schwarz criterion	-4.011402	
Log likelihood	41.05276	Hannan-Quinn criter.	-4.093992	
F-statistic	0.052440	Durbin-Watson stat	1.896125	
Prob(F-statistic)	0.821603			

ج- المقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة:

من أحد شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) افتراض أن متوسط البواقي الناتجة من النموذج المقدر مساوياً للصفر أو لا يختلف جوهرياً عنه، وذلك بطرح القيم المقدرة من القيم الحقيقية للحصول على البواقي وإجراء اختبار (T-test) للفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط البواقي يساوي صفر، والشكل البياني التالي يوضح أن متوسط البواقي الناتجة من النموذج محددات البطالة في فلسطين مساوية للصفر ولا تختلف جوهرياً عن القيم الحقيقية (السواحي، 2011:ص149).

شكل (6) القيم المقدرة والحقيقية لنموذج محددات البطالة في فلسطين



التحليل الاقتصادي لنموذج محددات البطالة في فلسطين:

نلاحظ من خلال جدول (4) أن معامل التحديد لنموذج محددات البطالة في فلسطين بلغ (0.638)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (63%) أثرت بنسبة في التغير الحاصل في البطالة في فلسطين خلال الفترة 1995-2016.

كما بلغت مرونة عدد السكان في فلسطين (5.01) وكانت معنوية احصائياً عند مستوى دلالة 1%، كما كانت العلاقة طردية بين الزيادة السكانية ومعدلات البطالة في فلسطين، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث إن الزيادة السكانية تؤدي لزيادة الأعداد المشاركة في القوة العاملة، ونظراً لتذبذب الأوضاع الاقتصادية في فلسطين وعدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على امتصاص الأيدي العاملة الجديدة، كما أن عرض العمل في سوق العمل الفلسطيني أكبر من الطلب على العمل الأمر الذي يؤدي لزيادة نسبة البطالة في فلسطين.

كما بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة (-0.507)، وكانت دالة احصائياً عند مستوى دلالة 1%، كما كانت العلاقة عكسية بين التسهيلات الائتمانية المباشرة ومعدل البطالة في فلسطين وهذا يتفق مع الأدبيات الاقتصادية، حيث إن زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة تساهم في

محددات البطالة في فلسطين

زيادة المشروعات الاقتصادية الامر الذي يتطلب انخراط أيدي عاملة جديدة في الاقتصاد الفلسطيني مما يؤدي لانخفاض معدل البطالة في فلسطين.

أما مرونة الانفاق الحكومي فقد بلغت (-0.030) ، إلا أنها لم تكن دالة إحصائياً وربما يعود ذلك لعدم توجيه الانفاق الحكومي للنفقات التطويرية فأغلب الانفاق الحكومي يتوجه للأجور والرواتب.

كما بلغت مرونة الاستهلاك الكلي في فلسطين (-0.809) ، وكانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 1%، وهذا يتفق مع الادبيات الاقتصادية، حيث أن زيادة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني تعمل على زيادة الطلب على السلع والخدمات الامر الذي ينعكس إيجابياً على الإنتاج، ومن الجدير ذكره أن زيادة الإنتاج تحتاج إلى أيدي عاملة جديدة في سوق العمل الفلسطيني الامر الذي يؤدي لانخفاض معدلات البطالة في فلسطين.

النتائج:

هدفت الدراسة إلى تحديد محددات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة لتقدير تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة (عدد السكان، التسهيلات الائتمانية المباشرة، الاستهلاك الكلي، الانفاق الحكومي) على مستوى البطالة، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها ما يلي:

1- أظهرت نتائج تقدير نموذج محددات البطالة أن جميع معاملات الانحدار كانت معنوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% باستثناء الانفاق الحكومي، وفقاً لقيمة معامل التحديد للنموذج فإن المتغيرات المستقلة (عدد السكان، التسهيلات الائتمانية المباشرة، الاستهلاك الكلي، الانفاق الكلي) يفسر ما نسبته (63%)

2- كانت متغير عدد السكان معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 1%، كما بلغت مرونة عدد السكان (5.031)، وهذا يعني أن زيادة السكان بنسبة 100% سيؤدي لزيادة البطالة بنسبة 50% في فلسطين خلال الفترة 1995-2016.

3- وجود علاقة عكسية بين التسهيلات الائتمانية المباشرة ونسبة البطالة في فلسطين، حيث بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة (-0.507) ، وكانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني أن زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 100% سيؤدي لانخفاض نسبة البطالة 50%.

4- توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي وبين نسبة البطالة في فلسطين، حيث بلغ معامل مرونة الانفاق الحكومي (-0.030) ، إلا أن مرونة الانفاق الحكومي لم تكن دالة إحصائياً.

5- توصلت الدراسة لوجود علاقة عكسية بين الاستهلاك الكلي ونسبة البطالة في فلسطين، حيث بلغت مرونة الاستهلاك الكلي (-0.809)، وكانت دالة احصائياً عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني أن زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 100% سيؤدي لانخفاض نسبة البطالة 80%.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بالتالي:

- 1- هياكل الاقتصادية بالشكل الذي يحقق تطوير القدرة التنافسية بين المنتجات المحلية والاجنبية، و تطوير الاعتماد على التصنيع المحلي وتشجيعه لإحلاله مكان الواردات، الامر الذي يؤدي لاستيعاب عدد من الأيدي الفلسطينية في السوق المحلي.
- 2- تفعيل وزيادة الاهتمام بالقطاع الخاص في مجالات تحديد الاحتياجات والتأهيل العلمي والمهني.
- 3- دعم المشروعات الصغيرة والمبادرات الفردية التي تساعد خروج العديد من دائرة الفقر.
- 4- العمل على الاستثمار في أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال من أجل رفع مستوى الانتاجية ومعدلات النمو الاقتصادي، بالتزامن مع الاستثمار في أساليب الإنتاج الحديثة كثيفة العمل من أجل زيادة فرص العمل الجديدة.
- 5- الاستثمار في التعليم وتنوع التعليم في تخصصات جديدة بما يلبي احتياجات سوق العمل.
- 6- لأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الساحة الفلسطينية، لابد على الحكومة من تعزيز دور القطاع الخاص الفلسطيني والعمل على تطويره، من خلال الاستثمار في شراكة حقيقية بين الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص على عدة أصعدة، وذلك للاستفادة من الخبرات في تنفيذ المشاريع الاقتصادية.
- 7- التنسيق والتشبيك مع أسواق العمل العربية من أجل استيعاب عدد من الأيدي العاملة الفلسطينية.
- 8- تحسين المناخ الاستثماري والعمل على إزالة القيود الادارية والتنظيمية التي تحول دون اجتذاب الأموال الفلسطينية في الخارج، بالإضافة لتشجيع الاستثمار الاجنبي في فلسطين، حيث لا شك أن عودة هذه الاستثمارات سوف تساهم في كبح جماح مشكلة البطالة في فلسطين.

المراجع:

- 1- أبو الشكر، عبدالفتاح، (2006). سوق العمل في إسرائيل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).
- 2- أبو مدللة، سمير، (2008). تنمية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء اتفاق باريس الاقتصادي- واقع وآفاق، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 3- الأسطل، محمد، (2014). العوامل المؤثرة على البطالة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 4- الاشقر، أحمد، (2007). الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 5- بلقاسم، زابري، (2009). أزمة البطالة في العالم العربي وتحديات أسواق العمل، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، م23، ع2، ص 3-42، السعودية.
- 6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016). مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي: 2015، رام الله - فلسطين.
- 7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017). مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي: 2016، رام الله - فلسطين.
- 8- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2011). مسح القوى العاملة، لسنوات متعددة من (1996-2010).
- 9- جودة، خالد، (2015). مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين.
- 10- خصاونة، صالح، شامية، أحمد، محبك، محمد، (2008). مبادئ الاقتصاد 2، جامعة القدس المفتوحة، مركز البتراء لآعمال الكمبيوتر، عمان، الاردن.
- 11- سلطة النقد الفلسطينية، (2016). التقرير السنوي 2016، تموز 2017، رام الله- فلسطين.
- 12- السواعي، خالد، (2011). أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج E-views، الطبعة الأولى، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الاردن.
- 13- صافي، سمير (2015). مقدمة في تحليل الانحدار باستخدام E-Views، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين.
- 14- صبيح، ماجد، (2002). أثر الحصار الإسرائيلي على البطالة في الأراضي الفلسطينية في أعقاب انتفاضة الأقصى، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، عدد 1، ص 3-35.

- 15- عبد على، خالد، (2011). دراسة اقتصادية حول سوق العمل ومشكلة البطالة المقنعة في إقليم كردستان - العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، العراق.
- 16- عقون، سالم، (2010). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر.
- 17- الفتلاوي، كامل، والزيدي، حسن، (2011). القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 18- مصبح، عماد، (2008). العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، مؤتمر أزمة البطالة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، القاهرة، مصر.
- 19- مكحول، باسم، (2006). مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).
- 20- نعيم، معتز، (1999). النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وتوثيق وعلاقات متبادلة، مجلة جامعة دمشق، المجلد الخامس عشر، العدد الاول، سوريا.
- 21- الوزني، خالد، الرفاعي، أحمد، (2009). مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة العاشرة، دار وائل للنشر، الاردن.

المراجع الاجنبية:

1. Baharumshah, Ahmad, (2011). Determinants of Unemployment in the Philippines Thirunaukarasu Subramaniam, the Empirical Economics Letters, 10(12): ISSN 1681 8997
2. Eita, Joel & Ashipala, Johannes (2010). Determinants of Unemployment in Namibia, International Journal of Business and Management, VOL 5, N10
3. Muhammad Shahid Maqbool, Tahir Mahmood Abdul Sattar And M. N. Bhalli, (2013). Determinants of Unemployment Empirical Evidences from Pakistan, Pakistan Economic and Social Review, Volume 51, No. 2 (Winter 2013), pp. 191-207
4. Yan, xin & gang su, xiao, (2009). Linear Regresson Analysis Theory And Computing, world scientific Publishing co.pte.

مواقع الانترنت:

- 1- موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني <http://www.pcbs.gov.p>
- 2- موقع سلطة النقد الفلسطينية <http://www.pma.ps>